مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الديمقراطية والتنمية السياسية في العراق المعاصر بين النظرية والواقع
اسم الكاتب: أ.د. عبد العباس فضيخ، جواد صالح مهدي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7248
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 20:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الديمقراطية والتنمية السياسية في العراق المعاصر بين النظرية والواقع

أ.د عبد العباس فضيخ (*) الباحث: جواد صالح مهدي(**)
Algrari_59@yahoo.com Mehdi@gmail.com

الملخص:

التنمية السياسية فهي كظاهرة سياسية لم تطاول الديمقراطية في أصالتها وعمق تاريخها إلا انها لازمتها واقترنت بها في الدراسات السياسية والاجتماعية منذ خمسينيات القرن المنصرم نظرا لاشتراكهما في المتغيرات ذاتها أو معظمها ولأن مؤداهما واحد وان كلاهما سمة بارزة للمجتمعات المتقدمة , ومثار الجدل فيها انها من الناحية النظرية تُعد نتاجا فكريا واثرا معرفيا لجهود علماء الأبستمولوجيا المعاصرة , ومن الناحية العملية تُعد مشروعا أيديولوجيا سياسيا طُور ليخدم أهداف الغرب ومصالحه فيما يصطلحون عليه بالدول النامية .

وبحثهما في العراق يؤكد حتمية التحرر من جميع اشكال الاحتلال والتبعية للخارج , وحتمية بناء المؤسسات الديمقراطية وايجاد الوسائل الفاعلة للحد من التدخلات الضاغطة التي تريد اظهار التجربه السياسية في العراق على انها شكلية وغير مجدية وللقوى السياسية انانية عالية لاظهارها تجربة لا يهتدى بها.

(*) كلية التربية/جامعة كربلاء.
(**) تربية كربلاء/وزارة التربية.

Democracy and political development in the contemporary Iraq Between Theory and Reality

Dr.abdlabs fdek jawad salih

Abstract:

Political development, it is a political phenomena that has not reached to democracy in its origin and the depth of its history. But it has been associated with it in contemporary political and social studies since the fifties of the last century due to having same variables or most of them and because their leading is one and both of them represent a prominent feature of advanced societies.

So the matter of controversy of the democracy, it is theoretically an intellectual product and a cognitive effect of the efforts of contemporary epistemologists. And it is practically a political ideological project which was developed to serve the purposes and interests of the West countries in what they call it as developing countries.

As a result, the study of the two terms (Democracy and the Political Development) in Iraq confirms the inevitability of liberation from all types of occupation and subjection to other countries. And also the inevitability of establishing institutions and finding effective means to reduce the personal selfishness of the dominant political forces, which led the political experiment in Iraq to a false process that does not hope for good and reform.

المقدمة

نَجدُ في محاورات سقراط وخَلّفه افلاطون كما بقية التراث المعرفي لمدينة اثينا , إن الاثنيين هم أكثر الشعوب جدلاً في امور السياسية والحكم وهو ما جرت عليه كلمة الباحثين , ويظهر لي ان العراقيين قد شاركوهم هذه الصفة منذ ان أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على غزو العراق عام 2003 والعهد لأبنائه بتجربة سياسية غير مسبوقة في محيطهم العربي والاقليمي , وما لازم ذلك من تحولات سياسية شملت نوع الحكم وطبيعة النظام السياسي , فهم لم ينفكوا يتساءلون عن علة تعثر تجربتهم السياسية وعلة معانتهم وتردي اوضاعهم ,

واكثر المواضيع جدلاً بين عامة العراقيين هما مُفردتا الحرية والديمقراطية ولاحقا بين اوساط الاكاديميين والمحللين السياسيين مُفردة التنمية السياسية , والحقُ مع جميعهم فهم يواجهون قضية ملتبسة الاطراف متناقضة النتائج فالحرية والديمقراطية المُزمَعتان لم يحققا ادنى درجات التنمية السياسية المنشودة .

وجمع الموضوعين مثار الجدل مفادُهُ قضية ان الحرية بصورتها الديمقراطية لم تنتج تنمية سياسية في العراق, من ثَمَ فان مشاركة الجميع هَمّهم وآلامهم تقتضي محاولة بحثهما وضبط مفهوميهما واستقراء مؤشراتهما في العراق للوقوف على اسباب تعثرهما واخفاقهما .

مشكلة البحث: ما مدى فاعلية التجربة الديمقراطية في العراق وهل انتجت تنمية سياسية شملت بآثارها مجالات الدولة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؟

فرضية البحث: الديمقراطية في العراق حقيقة وان تكون أداة لإيجاد تنمية سياسية وبناء دولة فاعلة .

اهمية البحث: لا تتأتى اهمية البحث واصالته من سبقه وأوليته مع ان بحث الديمقراطية مع التنمية السياسية في حالة العراق مما قل أو ندر , انما تتأتى من واقعية المشكلة ومن النهج الذي انتهجه البحث في تناول الموضوع فقد دأب على استقراء ومناقشة اراء أعاظم رواد الفلسفة العملية قديما وحديثا ممن اقرت البشرية فَضّلهم وحصافة رائيهم بطريقة سلسة مبسطة بحيث يمكن لقارئ البحث معرفة ما خَفي من مواضع الضعف والقوة في النظريتين كلاهما وكذا معرفة عوامل نشأتهما ومراحل تطورهما بل ويمكنه ان يستنتج انواعهما دونما حاجة الى ذكرهما أو التنصيص عليهما كما هي طريقة معظم الباحثين والأكاديميين المعاصرين .

المبحث الأول في مفهوم الديمقراطية

اقتضى النظر في مفهوم الديمقراطية كخيارٍ اجتماعي سياسي مرجوٍ مُلازم لتطور الفكر السياسي في القديم والآن استقصاء اصوله وعوامل نشأته والآراء فيه .

فالديمقراطية انما عُرفت واكتُتُبَ اسمُها لتصف حالة غاية في الأهمية والخصوصية في مدينة اثينا , وهذه الخصوصية ناتجة عن عدم سبقها أو اقترانها بمثلها في تلك الحقبة من التاريخ زماناً أو مكاناً , وصاحب الحالة هو زعيم محلي يُدعى (بيركليس) كان قد انتهج منهجا قوامُه إشراك شعبه واقناعه بخياراته السياسية والعسكرية وبإعلان الحرب أو ارساء السلم , والشعب في ذلك كُله مُستندٌ الى نظام وصفه المؤرخ (ثوسيديدس) بانه نموذج للحكم يُقتدى به كونه يأخذ بمصلحة ورأيي الكثرة دون القلة والمواطنون فيه سواء في الحرية والتنافس لبلوغ مراتب الشرف بحسب الجهد والفضائل الشخصية لا بحسب الثراء أو الوضع الاجتماعي وان الجميع متساوون فيه امام القانون والمحاكمات الشعبية العامة [1].

ولقرابة قرنيين من الزمان بقيت الديمقراطية حلّاً للمشكلات ينشده الاثينيون وخياراً أمثلاً ينشده السياسيون أمثال صولون وكليستينيس للفوز بالسلطة أو لمواجهة اعدائهم الأرستقراطيين وحلفائهم الاسبارطيين , ولحين بلوغ الديمقراطية مُنتهاها ليس بسبب خيار أو بديل سياسي اصوب منها بل بسبب سقوط اثينا وغزوها من قبل جيوش مملكة مقدونية 338 ق.م [2].

وحيث انها نظرية للحكم استتبعت افكارا وافعالا باتَ من الضروري النظر اليها وتقييمها بعين أساطين الحكماء ممن شهدها وعاصرها منهم أمثال سقراط وافلاطون وارسطو .

أما سقراط فَبيان رأيه يستلزم ذكرُ مقدمة زُبدتها إن المعرفة عنده على نحوين معرفة يكتسبها عموم الناس ويتشاركونها في العادة وهي لا تُعد معرفة بالمطلق بل هي رأي مجرد لأنها معرفة بالأشياء منشئها السماع وليس الأدراك , ومعرفة مسببة عن اسباب بخصوصها أي معرفة بالعلاقة بين الُمسَببات وبين اسبابها التي أوجدتها وهي ما يحق لنا ان نطلق عليه معرفة حقيقة .

وحيث ان الصلاحية في الأفراد صرف معرفة فتكون بتبعها على نحوين ايضا : صلاحية قائمة على الرأي وأخرى قائمة على المعرفة والأولى لا تعدو ان تكون عادة من العادات المكتسبة

بخلاف الثانية فهي رصينة ومتجذرة كونها قائمة على ارجاع المُسَببات الى اسبابها فتنتج اعتقادا صحيحا ونظرا عميقا [3].

والصلاحية المُتعينة لإدارة الشؤن السياسية تختص بما توقف على معرفة وخبرة معينتين لا يتأتيا إلا بعد أدراك واعٍ لجوهر ومبادئ السياسة , الامر الذي يُلزم السياسي بتدريبات خاصة لاكتساب تلك اللياقات والصلاحيات شأنه في ذلك شأن من يحاول احتراف حرفة بعينها مع فارقٍ بينهما أن من توّكل اليه مهمة أداره شؤن العدالة والاعتدال يلزمه بادى ذي بدأ الالمام الراسخ بفلسفة صادقة عن الصلاحية , أما انتخاب الناس واختيارهم لمن يُدير شؤن بلادهم فيكون مفتقرا الى المعرفة وهو في أحسن الاحوال مبني على الرأي لا على المعرفة الحقة [4].

وأما افلاطون وهو اشهر من تتلمذ في مدرسة سقراط فنختار لبيان رأيه أحد النسب الأربعة المعهودة بين المفاهيم في العلوم العقلية والمنطقية , وذلك إلا لأننا نستظهر منه ان النسبة بين الديمقراطية وبين حكم الأقلية (الأوليغارشية) بحيث تكون السلطة السياسية محصورة في فئة اجتماعية صغيرة ذا مال أو نَسب أو سلطة عسكرية هي نسبة العموم والخصوص من وجه بمعنى انهما يشتركان في بعض الخصائص ويفترق كل منهما عن سواه في البعض الآخر .

أما جهة الاختصاص فالديمقراطية تختص في الايجاب في انها تمثل المجتمع بأسره وانها تعطي كلَ طبقة نصيبها من الحقوق وانها تمنح الاغنياء فرصتهم في العمل والحكماء في المشورة والجماهير حقها عند اتخاذ القرارات وفي السلب تختص بما يصطلح عليه بـ(تعدد الجوانب) بمعنى انها تفسح المجال بكل ما يسلّم الناس بصحته للتدخل في شؤن الدولة وانظمة الإدارة فيها بحيث ان كل انسان يستطيع التأثير في الجماهير يمكنه بلوغ المناصب بطريق الاقتراع مهما كانت كفايته بخلاف حكم الأقلية فهو يخدم فئة معينة ويسلب البقية حقوقها وفرصتها.

وأما جهة الاشتراك فكلاهما يعانيان الانقسام السياسي المستمر بسبب الأنانية السياسية كداء عضال يصيب القائمين بمن يتسلط على الرعية ويمسك بأمور السياسية والحكم [5].

وحيث ان الديمقراطية تختص بميزة تمثيل المجتمع بأسره فقد سعى افلاطون في جمهوريته الى معالجة الجانب السلبي فيها (تعدد الجوانب) أي معالجة الفوضى الناتجة من تدخل الأكثرية في شون الحكم والإدارة باقتراح (مبدأ التخصص) بأن يكون الأنسان مدربا عارفا بالمهنة التي يعتزم ممارستها وان يمتهن المهنة التي تؤهله لها قدراته وان يكون ذلك في حالة من القبول والرضى وهو ما يتوافق وينسجم مع الحياة الواقعية , والخلاصة ان افلاطون يرى ان هذه المعالجة هي العدالة والمبدأ السليم للحياة الاجتماعية من هنا سميت جمهوريته باسم (رسالة في العدالة) [6].

وأما أرسطو فيعالج المسألة بطرحه السؤال التالي : الى مَن تفوض السلطة العليا في الدولة ؟ ويجيب نفسه بعد سِبر المسألة بالتقسيم والترديد فيفترض تفويضها إما للطاغية أو للقلة من الأغنياء أو لأهل الإصلاح أو للجمهور أو الفروض المتقدمة جميعها معا , والفرض الأول اشدها فسادا والثاني والأخير ينتهيان الى فساد الدولة فلم يبق منها متعقلا إلا الثالث والرابع وكلاهما لا يخلو من أشكال فتفويض الامر الى أهل الاصلاح (الأكثر معرفة وكمالاً) حسنٌ كونه لا يخلوا من اشكال كونه حكما للقلة وحرمان للأكثرية من بلوغ مراتب الشرف مع ما فيه من محذور التمايز الأخلاقي اذ يفضي الى عَدهم أي الكثرة أقل شانا واكثر ضعه.

بقي الفرض الرابع وهو أن نفوض الأمر الى الجمهور لكن يلازمه التعقيد إذ أن ترقيتُ العوام الى أعلى المناصب مما لا يؤمن نظرا لسَفَههم فتُحتَملُ منهم الإساءة والخطاء في المهام المنوطة اليهم كما ان ابعادهم وتهميشهم يعني ان يغدو السواد الأعظم من الناس محروما وهو يعني بالضرورة ان تكون الدولة ملآى بالناقمين والساخطين.

وعليه فليس هناك من سبيل للجمهور إلا انّتخاب من ينوب عنهم ويمثلهم وفي حال التقصير مؤاخذتهم ومقاضاتهم دون ان يتسلموا زمام الامور بأنفسهم , ومع ما في هذه المعالجة من ان ابداء الراي يكون منوطا الى العوام الذين ليس لهم المعرفة الكاملة للإلمام بالأمور إلا ان حلّ ذلك يسير لأن صاحب السلطة ليس فردا بل مجموع الافراد في مجلس الشورى ومجلس القضاء وعليه فمن العدل السمو بصلاحيات الجمهور فهم الجمع الغفير الذي لا يمكن

تهميشه , وطبعا جميع ذلك فيما لم تبينه الشريعة ولم تضبطه ضبطا دقيقا إذ يتعذر عليها بيان كلَ شيء بوجه عام وإلا فالذي ينبغي ان تناط السلطة العليا به هو الشرع القويم وليس غيره (7).

وبحسب عرض الديمقراطية هذا نستنتج ما يلي :

أ – إنها ولقرابة قرنيين من الزمان لم تكن إلا فكرة استتبعتها ممارسة لأجل قبول ومتابعة الحياة السياسية في مدينة أثينا دون ان تكون هناك مؤسسات أو منظمات أو تقنيات عملية أو أية آليات تابعةٍ لإيديولوجية أو نظام سياسي معين من مبدئها الى مُنتهاها لتختفي تماما من الحياة السياسية .

ب – إن أعاظم حكماء اثينا ممن شهدَ نشأتها وعاصرها وهم الرواد الاوائل ليس في العلوم الحكمية حسب بل والاجتماعية تتصدرها السياسية , قد جرت كلمتهم بأنه لا سبيل لتمثيل المجتمع بأسره إلا الديمقراطية وانها لا تكون إلا بانتخاب الجمهور , وان من تناط اليه شؤن الدولة وادارة تنظيماتها يجب ان يكون ذا معرفة ودراية فيما يروم امتهانه , وجرت كلمتهم ايضا على ان عوام الناس غير مؤهلين وان اختيارهم مبني على الرأي لا على المعرفة الحقه من ثَمَ اختلفوا في طرق معالجة هذه الإشكالية المُحَكمَةٌ والوجدان ووقائع التاريخ يشهدان بذلك .

من ثَمَ وبعد زهاء 23 قرنا من الزمن بدأت بادرة جديدة لعودة الديمقراطية الى الحياة السياسية ثانية في القارة ذاتها ولكن منتقلة من شرقها الى غربها وتحديدا الى فرنسا إثر ازمة سياسية كبيرة استتّبعت اولاهما نتائجا وآثارا ترقى في وصفها الى العالمية فكانت مثارا لغير قليل من المفكرين والباحثين سيما في علم الاجتماع السياسي

ولسنا بصدد مناقشة أسباب الأزمة أو الأحداث السياسية التي زامنتها وترتبت عليها والتي استحالت فيما بعد ثورة عارمة عُرفت بالثورة الفرنسية بل ان جُل همنا هو مصطلح الديمقراطية فيها وهو ما تُلزمُنا به مناسبة البحث[8].

والحقيقة ان الديمقراطية لم تكن حاضرة في أذهان الثوار بل واذهان ممثليهم ممن تم اختيارهم من بين أعضاء الجمعية الوطنية كجهة سياسية ممثلة للثورة ومنظرة لها وخلو اعلان حقوق الانسان الأول المتضمن المبادئ الأساسية للثورة عام 1789م منها دليلُ هذه الدعوى .

نعم اذا اعتمدنا ما نَظّر إليه سقراط من ان الديمقراطية توجب المساواة في الحقوق المدنية وان أشهر اوصافها الحرية. فحينئذٍ يمكننا الجزم بحضورها مكررة غير مرة في بيانات حقوق الانسان الثلاثة التي نشرت بالتتابع في سني الثورة 1789م و1791م و1795م لكنه حضور بالازم البين لا بالمطابقة والتصريح , حيث صرحت جميعها بان السلطة للامة كما هو نص الفقرة الثالثة في الإعلان الاول من ان "الأمة في جوهرها هي مصدر كل سيادة"[9].

من ثَمَ وبعد حين تعددت التجمعات والنوادي السياسية لأعضاء الجمعية الوطنية ومنها نادي اليعاقبة أو ما يعرف بجمعية اصدقاء الدستور وهؤلاء هم أول من صرح باتجاهه الديمقراطي الشعبي بقيادة روبسبير[10].

وهم بصنيعهم هذا قد وضعوا أنفسهم على طرفي نقيض مع جملة من اشهر فلاسفة القرن الثامن عشر الذين شاركوا فلاسفة اليونان مخاوفهم من الحكومات الشعبية , امثال مونتسكيو في مذهبه وهو وجوب اجتناب الديمقراطية نظرا لما تجر اليه من المغالاة المؤدية الى الحكم المطلق , وروسو الذي لم يكن ميالا للديمقراطية كما يظهر من جوابه على البولونيين عندما طلبوا اليه ان يخط لهم دستورا ديمقراطيا فأشار اليهم ان يُنصبوا مَلكا وراثيا وهو عينه ما فعلاه هلفيسيوس وفولتير في مشاركتهما روسو مذهبه[11].

أما الأزمة الثانية المؤثرة في عودة الديمقراطية ثانية الى الحياة السياسية فظهرت في قارة امريكا الشمالية حينما بدأت معالم النظام السياسي الامريكي بالظهور , وتم الافصاح عن التعديلات العشرة التي صاغها جيمس ماديسون وتمت اضافتها الى مسودة الدستور بناءَ على ما اقرته الولايات الأمريكية في مؤتمراتها. إذ وجد ماديسون مع كل من ألكسندر هاميلتون وجون جاي ان صياغة دستور متكامل للولايات المتحدة تقتضي معالجة بعض

الإشكاليات الواقعية وان معالجتها لا تكون إلا بإيجاد نموذج لنظام جمهوري يعتمد مبدأ التمثيل على ان يباين الديمقراطية الحقيقية في اثينا من جهتين : –

الأولى : أن يناط الحكم فيه الى عدد ضئيل من المواطنين وليس جميعهم أو أغلبهم على ان يمثلوا اتحاد الولايات الأمريكية بجميع سكانه وبكامل أراضيه .

الثانية : ان يتناسب حجم الحكومة مع عدد المواطنين والحيز الجغرافي للدولة مع امكانية زيادة الحكومة كلما طرئت زيادة في المواطنين أو في الحيز الجغرافي .

من ثَمَ فان الرقعة الجغرافية لأتحاد الولايات وعدد سكانها يتكفلان بالإقلال من احتمالية قيام تحالفات تشكلها الأكثريات لاضطهاد حقوق الأقليات [12].

وهذا النموذج لماديسون يفارق الديمقراطية الفعلية لأثينا في انها قائمة على مشاركه الجماهير مع انّتخاب ممثلين لمراتب الشرف (السيادية) في مناصب الدولة العليا , والنموذج الامريكي قائم على فرضية الاستبعاد التام للمواطنين بقدراتهم الجمعية دون استبعاد ممثليهم من ادارة مدنهم .

بقي ان نُنبه الى إشكالية محتملة حاصلها ان هناك ميل دائم لدى مركزية الدولة للاستحواذ والسيطرة على جميع السلطات التي كانت تتمتع بها الطبقة الأرستقراطية المؤثرة وهو ما أكده توكفيل في كتابه (الديمقراطية في امريكا) إلا أنه وجد في الوسائل التي أقرها النظام الديمقراطي للولايات المتحدة كـ(الفصل بين الدين والسياسة وحرية الصحافة والانتخابات غير المباشرة للسلطة التشريعية واستقلال القضاء وتشجيع الجمعيات بأنواعها) ادوات فاعلة للحد من هكذا ميول محتملة [13].

أما المدرسة الشيوعية المناهضة للديمقراطية الرأسمالية , فان رؤيتها وتنظيرها للديمقراطية كنظام سياسي انما يتأتى بالنظر الى اثنين هما أعاظم مؤسسيها ومنظريها وهما كل من كارل ماركس وفردريك إنجلز , بَيدَ ان بيان رأيهما يقتضي الفصل بين نظرتهما للديمقراطية بما هي نوع من الأنظمة السياسية وبين نظرتهما لها بما هي مضافة الى الرأسمالية .

فبالنسبة للديمقراطية كنظام سياسي فهما على طرفي نقيض من المناهضين لها ونلتمس ذلك واضحا في تقيمهما للتجربة الأثينية حيث يذهبان الى ان نمو أعمال التجارة والصناعة فيها وما خلفه من تركيز للأموال بأيدي القلة من المجتمع وبالمقابل افتقار عموم المواطنين من الأحرار أثر في انحطاط اثينا وانهيارها بانهيار الاحرار من مواطنيها وليس للديمقراطية دور في ذلك [14].

وأما بالنسبة للديمقراطية مضافة ومقترنة بالرأسمالية فمذهبهما هو استحالة قيام حكومة ديمقراطية في المجتمع الرأسمالي , وحجتهما هي وجود علاقة سببية بين النظام السياسي والطبقة المالكة والمهيمنة اقتصاديا فاذا ما ارادت الدولة تحقيق تنمية اقتصادية فهي حينئذٍ مقيدة بما تفرضه أنظمة الملكية والاستثمار , وبالتالي هناك تبعية مباشرة من الدولة للقوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من الطبقة المهيمنة وعليه فان أي تقويض لعملية نمو وتراكم الثروة فانه ينتهي ولا شك الى تقويض الأسس المادية للدولة نفسها [15].

وحلُّ هذه الإشكالية عندهما يستلزم عقد مقدمة تصور لنا الفلسفة المادية أو قل المفهوم المادي لكارل ماركس والتي يمكن تلخيصها : باعتقاده بعدم امكانية فهم العلاقات الحقوقية وأشكال الدولة لا بذاتها ولا بالتطور المنسوب للفكر البشري , بل بالنظر الى شروط الحياة المادية السائدة وبعبارة اخرى ان الوضع الاقتصادي للشعوب هو الذي يحدد وضعها الاجتماعي ومراحل تطوره تحدد بدورها وضعها السياسي والديني وكل حركة تاريخية لها[16].

من هنا فان حلَّ الإشكالية عنده يتقوم بتحديده الشرط الاساسي للديمقراطية الحقيقية وهو تنظيم سلطة السواد الاعظم الاشد فقرا في المجتمع (البروليتاريا) في طبقة سائدة من شأنها ان تحد من سلطة الدولة كأداة للسيطرة الطبقية , ومتى ما تحقق ذلك تحققت المشاركة الحقة للأغلبية في ادارة المجتمع والدولة والاقتصاد وأمكن التحول الى الاشتراكية كأعلى اشكال المجتمع الانساني , والخلاصة ان الشكل الاتم والاكمل للديمقراطية في النظرية الشيوعية لا يُنال إلا بتحويلها من برجوازية الى عمالية [17].

المبحث الثاني في مفهوم التنمية السياسية

جَرَت كلمة الباحثين في التنمية السياسية بانها مفهوم معقد شديد الغموض وهم في ذلك قد نحو أنحاءً متعددة حتى أثرَوا بجميعها التراث الفكري لعلمي الاجتماع والسياسية المُعاصرين , ووصفنا لنتاجِهم هذا بالثراء الفكري والأدبي لا يعني بحال واقعيته أي عمليته في الواقع بل جُلُهُ لا يعدو كونه نتاجا نظريا وخلافا ظاهريا لفظيا , وامثلة ذلك كثيرة متكثرة منها البحث في : إن سرَ غموض مفهومها مرجعيته الى تداخله واختلاطه بمفاهيم اخرى قريبة منه أو مرادفة له كمفهوم الديمقراطية ومفاهيم التحديث السياسي أو الاصلاح أو الانتقال السياسي ونحوها , مع ان جميعها عدى مفهوم الديمقراطية تدل على معنى واحد أو معان مترادفة , بل ان مفهوم الديمقراطية كثيرا ما يستعمل ويُراد به نفس المعنى المشار اليه , فجميعها تشترك في بحث ظاهرة واحدة هي دول العالم الثالث وتشترك في المتغيرات وفي هدفها المُعلن وهو التحول نحو الأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تطورت في أوربا وامريكا الشمالية في القرون الثلاثة الأخيرة .

وآية ذلك ان لوسيان باي بعد استقصائه لما ذكر من تعاريف لمفهوم التنمية السياسية والتي عدها عشرة تعاريف , قد لخص الافكار الواردة فيها في ثلاث متغيرات هي (المساواة , قدرة النظام السياسي , تمايز وتخصص المؤسسات والبنى داخل النظام السياسي) [18].

وعَدَها ذاتها في موضع آخر عناصرا للتحديث السياسي مع اضافة العلمانية اليها وفصل الدين عن السياسية وهما في الفكر الغربي ليسا بخارجين عنها وعن أي اصلاح سياسي منشود [19].

ومنها : ما يمكن ان نعبر عنه بتساؤلين هما : هل ان ماهية التنمية السياسية مفهوم احادي أم مفهوم مركب ؟ وهل هي مفهوم وصفي أم مفهوم غائي ؟

ولا ريب ان البحث في جواب هذين التساؤلين مما لا طائل فيه , فمن الواضح انها مفهوم مركب بالنظر الى تعدد متغيراتها ومفهوم وصفي بلحاظ الأنظمة الحديثة في أوربا وامريكا الشمالية وانها مفهوم غائي حركي بلحاظ الأنظمة التقليدية في دول العالم الثالث .

ومنها : ما ذهب اليه بعض المنظرين من إرجاع سبب غموضها الى كثرة استخدام المصطلح وتسويقه من قبل رجالات السياسة وصناع القرار في الدولة المصدرة لها [20].

وهذا الري مُتيقن إذما انتبهنا الى ان السياسيين الغربيين كثيرا ما يعمدوا الى إغماض المفاهيم وتمويهها ليعطوا لأنفسهم مزيدا من الحق للتدخل في شؤون دول العالم الثالث فيكون تدخلهم غير محدود بحد المفهوم فحسب بل يُسَيروه بحسب ما تقتضيه اهدافهم ومصالحهم والمتغيرات الخارجية الآنية والمستقبلية .

ويجد الباحث ان جلاء ما أقروه من غموض انما ينكشف بالإجابة عن تساؤل واحد حاصله : هل ان التنمية السياسية اسم لمشروع سياسي ايديولوجي تم اقتراحه من قبل بعض القوى الكبرى لأهداف وبرامج سياسية تخدم مشروعا معينا ؟ وبحسب عبارة روبرت باكنهام انه "مشروعا مناهضا للشيوعية وموواليا لأمريكا ويهدف لتحقيق الاستقرار السياسي"[21].

أو لا انما هي نظرية أرتقت بمضمونها لتعبر إما عن التراث المعرفي والحضاري الذي انتجه الفكر السياسي للإنسان في الغرب أو لتعبر عن البدايات الفكرية للأصول الأبستمولوجية لنظريات التحديث السياسي والتنمية الراديكالية في الغرب في المدة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية على الترديد بينهما .

وأجدُ ان إجابة هذا التساؤل تكون في شقين وبلحاظين مختلفين , بيان ذلك :

ان التنمية السياسية من الناحية العملية مشروع أيديولوجي سياسي طُور ليخدم أهداف الغرب ومصالحه فيما يصطلحون عليه بالدول النامية لأجل الانفراد في السيطرة وتحقيق السيادة العالمية وبحسب اضافه الاستاذين حمدي عبد الرحمن ومُحَمَّد عبد الحميد إن القراءة الواعية لأدبيات التنمية السياسية تفصح عن وجود التزام ايديولوجي تجاه الرأسمالية بصبغتها العالمية باعتبارها انموذجا للتغير الاجتماعي والاقتصادي مَثار الجدل لزاما على الدول النامية ان تحتذيه .

وبعبارة رواد الماركسية الجديدة ومنظري التبعية السياسية ان التنمية السياسية على تنوعاتها المثيرة والمقلقة تشترك بانها تعبر عن القواسم المشتركة للمشروع الحداثي الغربي بشقيه الراديكالي والليبرالي القائم على فكرة الإلحاق الحضاري للمجتمعات النامية بالغرب [22].

أما من الناحية النظرية فهي نتاج فكري ومعرفي لجهود العديد من علماء ومنظري العلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بل انها تحتل النصيب الاوفر من التراث الأبستمولوجي لهؤلاء للمدة التي تلت الحرب العالمية الثانية والى الآن .

مع ضرورة الالتفات الى ان نشأة وتطور الانثروبولوجيا الغربية الحديثة والمعاصرة لم تكن بمنأى عن المشاريع السياسية المتزامنة معها , فالقاعدة السياسية تقضي بان السيطرة الناجحة الهادئة على الشعوب لا تكون بتدمير هيكلها المؤسسي فحسب بل بتدمير بناءها الثقافي وقواعدها الاجتماعية وربطها بمشاريع واستراتيجيات الدول المستعمرة , وهو ما عليه جمع من رواد المدرسة البنيوية ومؤسسيها كالأنثروبولوجي الفرنسي كلود ليفي شتراوس "ان الأنثروبولوجيا ابنة عصر العنف وهي إذما كانت قادرة على التعاطي موضوعيا مع بعض الظواهر الإنسانية فهي مَدينَةٌ بهذه الميزة المعرفية الى حالة من الواقع ادعى فيها قسم من البشرية حق معالجة الآخر كموضوع أو كشيء حيث تم استعباد القسم الأكبر من البشرية بواسطة قسم آخر" [23].

وحيثما حكمنا على التنمية السياسية بانها مشروع سياسي رأسمالي وانها في ذات الوقت نتاج علمي ومعرفي للباحثين المختصين بالعلوم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أضحى لزاما علينا استقصاء هذا المفهوم وسبر اغواره وتتبع التعديلات التي طرئت عليه منذ نشأته والى وقتنا المعاصر ليتسنى لنا الإحاطة بالأسس والمعايير التي وضعت للحكم بالتنمية أو بعدمها :

-

يجد المُتتبع ان البدايات الاولى لظهور مصطلح التنمية السياسية الى اعمال لجنة السياسة المقارنة التابعة للمجلس الامريكي للعلوم الاجتماعية في خمسينات القرن المنصرم , حيث ساد الاوساط العلمية الاجتماعية شعور مؤداه ان المجتمع الصناعي مجتمع مثالي وان اغلب

مشاكله الاقتصادية والاجتماعية قد تم حلّها أو انها تحت السيطرة وان هذا النجاح لابد أن يُنظر له ضمن النجاح الذي حققته الديمقراطية الليبرالية من ثم يمكن للبلدان الاخرى ان تحذو حذوه [24].

من هنا أخذ منظرو نظرية التحديث في بنائهم النظري مُدخلاً ذا شكل ثنائي في دراستهم لنظرية التنمية يعتمد المقارنة في المتغيرات لأشكال المجتمعات والنظم التقليدية والحديثة .

واهم ما يميز تراث التنمية السياسية في تلك الفترة هو التحول في المنهج من النزعة القانونية الشكلية السائدة آنذاك الى النزعة السلوكية أي من التركيز على دراسة المتغيرات القانونية والمؤسسية الى التركيز على دراسة المتغيرات الاقتصادية والسوسيولوجية , وبعبارة اخرى انتقلت الأبحاث السياسية من التوجه بصفة اساسية نحو المؤسسات السياسية في الدولة لتُعنى بكيانها العضوي الوظيفي ودوره في رسم السياسة العامة للمجتمع , ومنطلق هذا الاتجاه ان السياسية ما هي إلا مجموعة من النشاطات والفعاليات تتحرك على ضوء سلوكيات الافراد والجماعات , وبالتالي أخذ الجانب القيمي في دراسة وتفسير السلوك السياسي , ونظرا لاختلاف القيم والافكار المحددة لسلوكيات الأفراد والجماعات بين النظم التقليدية والنظم المتطورة [25]. اتسمت نظرية التحديث في المرحلة السلوكية بكونها وسيلة لتسهيل أرساء معالم الديمقراطية الليبرالية في المجتمعات الجديدة ولتسويق نظرية التحديث كأيديولوجية تحمل في ثناياها أيديولوجية النزعة التنموية وأيديولوجية الليبرالية الأمريكية [26].

أما المرحلة الثانية من تاريخ التنمية السياسية فترتبط بأعمال أثنين من رواد نظرية التحديث السياسي هما صموئيل هنتنجتون ولوسيان باي , حيث احدثت اعمالهما وتحديدا هنتنجتون تحولاً في نظرية التنمية السياسية وصف بالتحول المعياري في التراث المعني بالتنمية السياسية .

فقد وجدَ ان التفاوت الاقتصادي والسياسي بين الدول المتطورة بحسب تعبيره والدول المتخلفة آخذٌ في الازدياد مع انهما مُتزامنان إلا انهما غير متلازمين فقد نجد دولاً ذات نظام سياسي متطور إلا انها ذات اقتصاد نام او بالعكس قد تكون ذات رخاء اقتصادي إلا انها

تعاني سياسيا من الانحلال والتخلف , وعلامة ذلك ان شهدت هذه الدول بعد الحرب العالمية الثانية تصاعدا واضحا في اعمال الشغب والعنف السياسي والصراعات العرقية والطبقية ناهيك عن الاحداث المزعزعة للاستقرار السياسي وعن النجاح المطرد للانقلابات العسكرية في معظمها أواخر الخمسينات , وسبب ذلك في نظر هنتنجتون ناشئ بالتحديد من نمو المشاركة السياسية بسرعة أكبر من الترابط السياسي , وبعبارة اخرى نتيجة لحدوث تغيرات اجتماعية واقتصادية تمثلت في تطور مجال التعليم والتصنيع وانتشار وسائل الاعلام وبالتالي زيادة الوعي السياسي وتضاعف المطالب والمشاركة السياسية وبطبيعة الحال دون ان يتزامن ذلك مع ايجاد اسس قوية للترابط السياسي ومؤسسات سياسية تجمع بين الفاعلية والكفاءة والشرعية ما ادى الى تقويض الاصول التقليدية للسلطة السياسية والمؤسسات التقليدية وبالتالي عدم الاستقرار السياسي [27].

وبهذه الرؤية انتهى هنتنجتون في تنظيره لتنمية سياسية فاعلة ومؤثرة الى الانتقال من التركيز على الديمقراطية الى التركيز على النظام , وان التمايز السياسي الابرز بين الدول لا يرتبط بنمط الحكم ونوعه بل بدرجة هذا الحكم ومدى كفاءته , فالدول الشيوعية والدول الغربية الليبرالية تختلف ولا شك في نمط الحكم إلا انها تُصنف ضمن فئه النظم السياسية الفاعلة والمؤثرة , وعليه فلابد من النظر الى التنمية السياسية ضمن متغيرين : –

المُتغير الاول : – في كونها تجسد فاعلية النظام السياسي وقدرته على التعامل مع جملة من المتغيرات ابرزها الهوية والشرعية والمشاركة والتوزيع والتغلغل [28].

المُتغير الثاني : – بوصفها عملية نمو في فاعلية وكفاءة المؤسسات ذات القدرة على التعامل مع مقتضيات التعبئة المجتمعية والمشاركة السياسية وإحداث تنظيم ونهج سياسي من شأنه ان يحافظ على النظام الكائن وحل الخلافات واختيار النُخب وادارة وتعزيز مستوى الاتفاق بين القوى السياسية والاجتماعية على اختلافها [29].

من ثَمَ بدأت مرحلة جديدة من مراحل التنظير للتنمية السياسية في محاولة لتأسيس نظرية جديدة في التحديث من شأنها ان تتعامل بكفاءة مع مشكلات العالم الثالث سواء على

مستوى الوصف والتحليل أو على المستوى السياسي , الامر الذي انتهى الى صياغة نظرية أكثر واقعية وأكثر بعدا عن التجرد أحداث تغيرات منهجية تركت أثرها في اعادة التحليل الاقتصادي كمتغير رئيس في الدراسات السياسية ما أدى الى نمو اهمية (نظرية السلوك الرشيد) في تحليل السلوك السياسي للدولة وبالتالي ظهور ما عُرف بـ(الاقتصاد السياسي الجديد للتنمية) في سبعينيات القرن المنصرم وتطوره لاحقا الى ما يعرف بـ(مُدخل السياسة العامة) [30].

ان الأثر في المنهج الذي ترتب على الاقتصاد السياسي الجديد هو تركيزه على قضية الاختيار وعلاقتها بالموارد الاقتصادية والخيارات السياسية , ليمدنا بأفكار تحليليه حول تعبئة هذه الموارد وتوزيعها كعنصر رئيس في إحداث التغيرات الاجتماعية وحاجتها الماسة الى اعادة الصياغة وترتيب الاولويات والى تطوير البدائل السياسية وتطبيقاتها [31].

أما مُدخل السياسية العامة فتبدو اهميته بحسب البرت هيرشمان في كونه طريقا للتركيز على العلاقة بين السياسة والدولة والمجتمع , بيان ذلك ان مُدخل السياسة العامة مثل تحولا جذريا في الدراسات السياسية من خلال الانتقال من التركيز على مدخلات النظام الى التركيز على مخرجاته , أعني الانتقال من التركيز على ما يقدمه المجتمع والبيئة الخارجية من دعم للنظام الذي تمارس فيه السياسة (المدخل السلوكي الذي سادَ الدراسات السياسية في العقود السابقة لعقد السبعينات) الى التركيز على النشاط السياسي واستراتيجيات النظام على ضوء ما يملكه من امكانات وقدرات , ومقتضى ذلك ضرورة النظر الى السياسة العامة للأنظمة في سياق حلّها للمشكلات وخياراتها العامة وليس النظر اليها باعتبارها نتاجا لأنظمة سياسية بعينها.

نخلص مما تقدم ان منظرو التنمية السياسية قد ركزوا في كل مرحلة من مراحلها على جملة من المتغيرات متكررة في بعضها ومتباينة في البعض الآخر وان بعضها تشارك مفهوم الديمقراطية فيه وبعظها تبحثه منفردة , وهذه الحيثية تجعل من بحثها بمجموعها كمؤشرات

لقياسهما أو قياس أي منهما مما يعسُر في هذا المختصر لذا سنعتمد الأهم منها والمشترك بينها وبين مفهوم الديمقراطية لقياس حالتهما في العراق .

المبحث الثالث : حالة الديمقراطية والتنمية السياسية في العراق

لا يذهبنَّ الظن بنا ان ما أصلت له القوات الأمريكية بعد احتلالها العراق بحسب تعريف مجلس الأمن لحالة العراق رقم **1483** في **2003** قد عملت فعلا على انفاذه وتطبيقه في الواقع بل غاية فعلها انها روجت لمصطلحات سياسية دون إرسائها أو دعم العراق لإرسائها , وليس ذلك ببعيد فاحتلالها العراق انما مثل البداية العملية لمشروع الشرق الاوسط الكبير المُتبنى من قبل الإدارة الأمريكية آنذاك , ولعل من بين اهم تلك المفاهيم وابلغها اثرا في المجتمع العراقي هما مفهوم الديمقراطية ولاحقا مفهوم التنمية السياسية .

وإذا ضممنا لهذ المقدمة القاعدة في علم الاجتماع السياسي من " إن الديمقراطية لا تقوم في ظل الاحتلال بل ولا حتى في ظل التبعية " [32] ننتهي الى حتمية الاستقلال عن أية تدخلات خارجية كشرط اساس لأي تحديث سياسي هادف مع ذلك فان التجربة السياسية الكائنة في العراق منذ **2003** جديرة بالبحث والاهتمام لأن في رفضها بحجة التدخلات الخارجية رفض للواقع ولمبدأ العقل القاضي بوجوب تحصيل المعارف وتقييم التجارب لنيل المكاسب وبلوغ المطالب .

وفيما يخص التجربة الديمقراطية فيهُمُنا اعتماد جملة من المؤشرات أعتاد الباحثون اعتمادها كما انها مُعتمدة من قبل العديد من الهيئات والمنظمات الدولية وشبكات الاعلام العالمية (الايكونومست) في قياسها لحالة الديمقراطية في (**167**) دولة , صُنف العراق بينها ضمن فئة الديمقراطيات المَعيبة وبمرتبة متدنية تراوحت بين **111 – 116** , وهذه المؤشرات هي : –

الاول : العملية الانتخابية : – الذي يتبادر الى الذهن من مصطلح العملية الانتخابية هو اختيار الشعب لأجل التحول الهادف في النظام السياسي وإلا فلا حكمة في اختيار غير هادف وإلا فأنّى لهم ان يختاروا مَن لا يُرجى في رئاسته بناء دولة اساسها جيوبولتك ذو

بصيرة ومواطنة عالية حتى لا يكون اختيارا, ملازما ولا شك للعديد من المخاطر اهمها ما تنبه إليه فلاسفة اثينا قديما من امكانية التأثير فيه وتوجيهه من قبل رجالات السياسة بما يحول دون بلوغ غايته فلا يكون التحول هادفا وحينئذٍ يسلب العملية جوهرها ويجردها مضمونها .

ومقاربة هذا المعنى لواقع العملية الانتخابية في العراق تُظهر لنا مفارقة جلية بين عَد الانتخابات شرط لابد منه لتحقيق الديمقراطية وبين درجة وعي الشعب و مستوى ديمقراطيته حتى لا تتحول الى مأزق كبير يكسب بعض القوى المتنفذة شرعيتها.

وبعبارة اخرى ان الشعب العراقي كائنٌ بين محذورين بين كون الانتخابات شرطا للديمقراطية كونها حلا للمشكلات يوجب المبادرة اليها وبين استغلالها للفوز بالسلطة لبعض القوى السياسية ومعلوم ان العملية الانتخابية في العراق قد قُننت من قبل الامريكي (بول بريمر) مُبتنية على بعض القوانين المعوقة كقانون المحاصصة الذي اضعف فاعلية ودرجة الدولة بما يضمن بقاء دور ونفوذ القوى الضاغطة في العراق وتخريب تجربة ديمقراطية فريدة في المنطقة .

الثاني : المشاركة السياسية (التعددية) : – بمعنى توسيع دائرتها وتوزيع السلطة والنفوذ في النظام السياسي من خلال إيجاد قنوات اوسع للمشاركة السياسية متمثلة بالتنظيمات الاجتماعية والمجالس التشريعية والاحزاب السياسية وهي أهمها , حتى ان البعض اعتبرها شرطا اساسيا للتعددية في النظم السياسية المعاصرة فذهب هنتجتون الى ان "الحزب السياسي المؤسسة المميزة في النظام الحديث أما سائر المؤسسات الموجودة في الأنظمة السياسية الحديثة فهي تعديلات لمؤسسات كانت في الأنظمة التقليدية أو انها استمرار لها"[33].

والمفارقة ان المشاركة السياسية بهذا المعنى موجودة ومتحققة في العراق لكنها في ذات الوقت تحمل في ثناياها العديد من السلبيات , فالتعددية السياسية ليست كما تبدوا عليه بل انها تنحصر بالأحزاب السياسية الكبيرة والامر يعود الى طبيعة الشعب العراقي ودرجة وعيه ومدنيته وولائه الديني والقومي والعشائري فظلا عن حالة الديمقراطية الطارئة علية بعد عهود من الدكتاتورية المطبقة. أما بقية الاحزاب المنافسة فمعظمها متولد ومتفرع عنها, من ثَمَ فإنها

ترتبط بها وتأتلف معها في تكتلات برلمانية في عملية متكررة منذ عام **2005** والى الآن , وهذه الظاهرة قد افرغت المشاركة السياسية من غايتها ، حيث يتطلب ان تكون الاحزاب متناظرة او اندادا , فالناخب العراقي إنما يختار في الواقع بين الحزب الرئيس وبين ما تفرع عنه وليس بينه وبين نظيره أو بديله .لكنها تبقى ممارسة ديمقراطية, والذي ساعد على استحكام هذه الظاهرة بحيث فرضها كأمرٍ واقع في جميع التجارب الانتخابية هوضعف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المستقلة والفاعلة وضعف الاعلام المستقل وانحصار الموجود منها أو المتحزبة وبالمقابل طوفان من اعلام سلبي خارجي يشوش بشكل مدروس وكثيف بظلم الطريق على الناخب مسحوب بأموال طائلة تنحصر امامها الولاءات.

وعلى فرض التسليم بإيجابية التعددية الحزبية في العراق فلا يمكن انكار ضياع سلطة الدولة وتبدد مواردها وانهاء التنمية وبالتالي وهن الدولة وضعف سلطتها المركزية وضعف سلطتها المركزية وتراجع دورها في اتخاذ القرارات سيما الجيوبولتك وخططها الاستراتيجية.

الثالث : الثقافة السياسية : – لا نسلم بما ذهب اليه أكثر الباحثين من ان الثقافة السياسية وليدة تطور الانثروبولو جيا السياسية المعاصرة , لأن ربط الظواهر الثقافية والقيمية بالظواهر السياسية قديم قدم الدراسات الفلسفية التي عَنت بنشأة الدولة كظاهرة اجتماعية سادت المجتمعات المدنية منذ نشأتها , نعم المدرسة السلوكية كان لها السبق بتوظيف الجوانب الثقافية والقيمية للمجتمعات في تفسير الكثير من جوانب النظم السياسية السائدة فيها . واذا كان لوسيان باي قد عرَّف الثقافة السياسية بانها مجموعة الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاما ومعنى للعملية السياسية , فقد اختصرها افلاطون في مُثله بان الدولة ماهي إلا نِتاجُ اهلِها وانها ترجع في دَرّس سجيتها الى دَرّس سجيتهم .من ثم فان ما انتهى اليه الباحثان الامريكيان سيدني فريا وغابريال آلموند من نمذجة للثقافات السياسية وللبُنى السياسية التي تلائمها وظيفيا وانها انما تُتصور في ثلاثة نماذج , ثقافة رعائية تتناسب وبُنية سياسية تقليدية , وثقافة الخضوع في الافراد والتي تتناسب وبُنية تسلطية , وثقافة المشاركة وتتناسب والبُنية الديمقراطية [34].

نجد لهذا المعنى تقريبا فيما نَظّر اليه افلاطون في جمهوريته من ان السجية البشرية بأنواعها تتساوى وانواع النظم السياسية في العدد , وما أحسن ما فسر به هذه المساواة وهذا التلازم بقوله "أوَ تظن ان تلك الدول نبتت على شجرة أو صخرة لا على تربة صفات الافراد الأدبية في كل دولة باعتبار رجحان كل صفة منها في كفة الميزان وجرها كلَ شيء في اثرها"[35].

من هنا فإن تنوع النظم السياسية بتنوع الثقافات المجتمعية السائدة وهو ما يمكن ان نصطلح عليه بـ(البعد السياسي للثقافة) مما لا يُنكر بحال , ولكن ماذا عن ما يمكن ان نصطلح عليه بـ(البعد الثقافي للسياسة) اعني دور النظام السياسي في اعادة وصياغة الثقافة المجتمعية ببعدها السياسي ولا شك في اهمية هذا الدور للدولة بل هو الغاية من تأسيسها كما قرره افلاطون "ان الغرض من الدولة هو إسعاد الافراد للوصول الى الحكمة والفضيلة والمعرفة وان خير وسيلة لإعانة الافراد للوصول الى تلك الغايات هي التربية ولهذا فالتربية هي اهم واجبات الدولة "[36].

وهذا المعنى للثقافة السياسية يستلزم بحثها والنظر اليها بلحاظين مختلفين :

الاول : لحاظها من جهة الثقافة المجتمعية التي أفرزت وأنّتجت السلطات الحاكمة وفيه ومع التسليم بفرضية ان الحكومات العراقية المنتخبة لم تضطلع بمهامها ولم تنجح في القيام بدورها في ادارة الدولة وقد يعود الامر الى حجم الهجمة المالية والإعلامية الخارجية والتي جمعة عتات المجرمين من شواع وسجون العالم لتخريب التجربة العراقية, لذلك لا نسلم بان الشعب الذي انتخبها وانّتجها يشاكلها ويماثلها لأن في ذلك تغافل واضح لدور العامل الخارجي في تشكيلة الحكومات العراقية المتعاقبة وفي رسم سياستها وتحييد ادائها وقدراتها وهو امرٌ مقطوع به التسليم , فالتحول في نظام الحكم من نظام سلطوي دكتاتوري الى نظام ديمقراطي مع إنه مُرحب به من قبل عامة العراقيين إلا ان ذلك لا يغير حقيقة كونه فعلاً لقوى خارجية تعمدت تدميرالعراق و تجربتة الديمقراطية وسعت حثيثا لأضعافه وتدميره واشغالة بالقاعدة واخواتها.

نعم يؤخذ على عامة الشعب كما بقية شعوب العالم انهم يتخذون مواقفهم تبعا لما تُنّظّر له وسائل الاعلام وليس تبعا لإعمال النظر وتحليل الوقائع بغية إدراك الحقائق والتزام المواقف الملائمة لها ووسائل الاعلام لا توصف بالاستقلالية بأحسن احولها .

الثاني : لحاظها من جهة اداء تلك السلطات ودورها في التنشئة السياسية لتلك المجتمعات وهو ما سنبحثه في المؤشر الرابع .

الرابع : الأداء الحكومي : – يشير مؤشر الأداء الحكومي ببساطة الى قدرة وكفاءة النُخب الحاكمة على إحداث تغير وتحول في النظام والمجتمع من حالة الى أخرى أكثر رقيا وتقدما وبعبارة أخرى هي فعل النظام السياسي وماذا يستطيع ان يقدم لمواطنيه , ولعل هذا المؤشر اهمها بالنسبة لحالة العراق نظرا لدوره المؤثر في بقية المؤشرات من جهة وارتباطه بمعالجة جُل المشاكل التي تعاني منها الدولة العراقية المعاصرة من جهة اخرى ومنها المحور الثاني للبحث (التنمية السياسية) ويقاس اداء الحكومات في الأعم الأغلب باستخدام ثلاثة اساليب هي :

– 1 – التنشئة السياسية : وهي بحسب غابريل الموند واحدة من اهم وظائف النظام السياسي لبناء بُنية ثقافية تساهم في ربط الانسان وتفاعله مع قرارات السلطة السياسية والمشاركة في خط أطر السياسة العامة , وترتبط اهمية التنشئة السياسية بقدرة النظام السياسي على استحداث تغيرات قيمية ايجابية تُحدث نقلة نوعية في البناء المؤسسي داخل النظام بهدف الحد من التأثيرات السلبية لإشكالية الوحدة الوطنية أو عدم الاندماج القومي التي تتبلور نتيجة التباينات في اللغة والتقليد والمعتقد والأيديولوجية ضمن اطار الدولة الواحدة , فتكون أداة فاعلة للاندماج القومي من خلال تنظيم الاتجاهات السياسية وخلق القيم المشتركة والشعور العام بالهوية القومية [37].

يظهر من هذا ان التنشئة السياسية متفرعة عن اداء الحكومات وممارستها السياسة كَفَن واسلوب للحكم هادف وبَنّاء حيث تضفي النُخب الحاكمة المُثل العليا للانتقال بالمجتمع من حالة الى أخرى اكثر رقيا وتقدما .

والحالة في العراق لم تستطيع ان تتماشى تماما من هذا المعنى للتنشئة السياسية حيث قُدر للنظام السياسي ان يبتني في ظل الاحتلال الامريكي على أسس مقيتة من المحاصصة التي اشتكى منها رؤساء الوزراء في اكثر من موقف فضلا عن الطائفية والحزبية , من ثَمَ محاولة قوى الاحتلال ترسيخ هذا المبدأ واعماله كأيديولوجية في رسم سياسة الدولة الداخلية والخارجية , واذا كان هذا النوع من التثقيف السياسي مفهوما بالنسبة لقوى الاحتلال إذ لا بقاء ولا دوام لها إلا اذا كان المجتمع مفككا متناحرا قابعا في براثن الجهل والتخلف , فهو مستغرب عجيب لبعض القوى المحلية ان تنحو ما نحتته هذه القوى , وعموما فقد سرت هذه الثقافة في المجتمع سيما المناطق ذات التعدد الثقافي والأثني سريان النار في الهشيم وادت الى اختراق الامن الوطني العراقي وكادت ان تأتي وحدة البلد وسلامة اراضيه .

2 – السياسة العامة : ان وضع السياسة العامة من اولويات النظم السياسية المعاصرة , وهي ترتبط بكفاءة وفاعلية النظام وقدرته على اتخاذ القرارات المركزية وتحديد الاولويات والاهداف العليا واتجاهات العمل ليس للمؤسسات الحكومية فقط , بل وتحديد ادوار الافراد والجماعات في تحديد ومعالجة المشكلات العامة التي لابد فيها من التدخل الحكومي بشكل مباشر .

والسمة البارزة للنظام السياسي في العراق هي افتقاره في رسم سياسته العامة الداخلية والخارجية على السواء الى التخطيط الاستراتيجي القائم على ادراك واقع الدولة ومقوماتها الطبيعية والبشرية , وبالتالي عدم قدرة الحكومات المتعاقبة في اتباع سلوك سياسي فاعل مع صناع القرار الدوليين , وفي بناء نظام سياسي يمتد أثره ليضم البيئة العراقية كُلَها ويُحدث تفاعلا ديناميكيا تشترك فيه مؤسسات الدولة الرسمية والمدنية وهو السر في ان جميع ما طُرح ويُطرح من حلول ومعالجات محكوم عليه بالتعثر ،وكان وراء عدم قدرة الحكومة هو اغراقها بمشاكل وحروب داخلية وتآمر دولي واقليمي ليس له نظير.

3 – التنمية السياسية : ان معنى عَد التنمية السياسية من مؤشرات الاداء الحكومي هو إنها من مهام النظام السياسي بمفهومه الحديث , ويعتقد ان اول من اصل لربط التنمية السياسية

بالنظام هما صموئيل هنتنجتون ولوسيان باي حيث اعتبرا انها تجسد قدرة النظام السياسي على التعامل مع اربع مشكلات (الشرعية , الهوية , القدرة على التغلغل , التوزيع)

أ – الهوية : – لا تكاد تخلو دولة أي كانت من الهوية حيث الانقسامات الاجتماعية المتأصلة على اسس اثنية أو حضارية أو غيرها , وحتمية هذه الانقسامات ناشئ من كونها متفرعة ومتسببة عن الطبيعة البشرية المقتضية لها , وبطبيعة الحال فان هذه الانقسامات ومنها الانقسامات الاجتماعية يقتضي التشخص والتجزؤ والتجاذب بين الافراد ذات الميول الواحدة [38].

ولأنها امر واقعي لا مناص عنه فالسؤال يكون متوجها عن كيفية التعامل معها وتذليلها وتوجيهها أو قُل عن سياسة الهوية ودورها , لعل في كلام (جون ديوي) ما يُشفي الغليل حيث يذهب الى ان ثبات الطبيعة البشرية وجمودها ليس من المسلمات , فمع وجود بعض الثوابت فيها إلا ان النتائج المترتبة عليها وميولها وقيمتها الاجتماعية تتحدد سلبا أو ايجابا بالأحوال البيئية المحيطة بها , وان تفاعلها معها هو الذي يحدد تلك النتائج والميول ويعطيها قيمتها الاجتماعية لتعود وتعمل بالمقومات الأصلية للطبيعة البشرية فتخلق نمطا جديدا أو تعدله بحيث يؤدي الى ربط الفرد بالمجتمع فيجد نفسه جزء لا يتجزأ منه في طرازه الثقافي والمؤسسي والايديولوجي [39].

وفي العراق يظهر للباحث تمام العكس حيث عملت قوات الدول الفاعلة فعلها واظْفَرَت جهودها لخلق بيئة باعثة على الانقسام والتشظي على اسس اثنية وقبلية , ولأن عوامل الانقسام كانت اكثر حدة من سواها أخذت الميول تتجه نحو الابتعاد عن الانصهار والاندماج في اطار هوية وطنية جامعة لجميع اطياف المجتمع العراقي وتعزيز الانقسام وبالتالي هشاشة الهوية الوطنية وسهولة اختراقها من قبل القوى الخارجية على اختلافها .

ب – الشرعية : – هي صفة للنُخبة الحاكمة تمنحها (الأحقية) في الحكم والقيادة بما يضمن لها الطاعة والولاء من الشعب على اساس الواجب وليس الخوف , وقد عبر (فيبر) عن هذا

المعنى بما مضمونه ان الشرعية تدل على وجه التحديد على (الحق في الحكم) وان وصف نظام بانه شرعي مشروط بكون الشعب مستعدا للطاعة والاذعان .

والذي يوجب اتصاف النُخب الحاكمة بهذا الصفة شرطان : يرتبط الاول منهما بأرادة الشعب واختياره وطبقا (لبيتهام) ان هذه الصفة تمنح فقط وفقط للنظم التي تحكم على اساس موافقه شعوبها , وبتعبير (روسو) ان تكون النظم معتمدة على ارادة عامة , أما الثاني منهما فيرتبط بأداء تلك النُخب وأحسن تعبيرا ودلالة على هذا المعنى قول (ارسطو) ان الحكم انما يكون شرعيا حينما يعمل لصالح المجتمع ككل وليس حين عمله لأجل مصالح الحكام [40].

وانعدام الاول بسيط يسلب الحكومات هذه الصفة اي الشرعية أما انعدام الثاني فهو أعقد واخطر يفقدها شرعيتها ومصداقيتها لما فيه من تمويه ومُلابَسه , كما انه يؤدي وهو الارجح الى محاولة الحكومات اختلاق شرعيتها بالتلاعب فيما يعرفه ويفكر به مواطنوها فتتحول الشرعية الى شكل من اشكال الهيمنة الأيديولوجية [41].

وازمة الشرعية في العراق ناتجة عن فقدان الشرط الثاني لا الاول وسببه تعثر الاداء الحكومي وعدم قدرته على إحداث تنمية سياسية واقتصادية واجتماعية وخدمية , فما زالت دستورية السلطة محكومة بسياسية التوافق بين الاطراف والكتل السياسية التي شرعتها قوى الاحتلال , وما زال تشكيل الحكومات على اسس تقليدية طائفية وعرقية وقبلية أضعف عوامل الجذب والاندماج في الدولة وتنامت في المقابل واشتدت عوامل الطرد والتشتت طبقا لمنظور المنهج الوظيفي في الجغرافيا السياسية .

ج – القدرة على التغلغل : – وتعني قدرة النظام السياسي بجميع مؤسساته واجهزته بنحو من القدرة يجده البعض في بعدين : أولهما بسط النظام لنفوذه وممارسته لمهامه على كامل الحيز الجغرافي للدولة , وثانيهما تفعيل الإرادة الوطنية والاهداف المجتمعية وتجسيدها سيما التي تمس حياة الافراد وتحقق طموحاتهم .

وفي حالة العراق تظهر ازمة التغلغل في البعدين كلاهما ففي الاول يتجلى ضعف الدولة في فرض سلطتها وبسط نفوذها على كامل حيزها الجغرافي سيما اطرافها المترامية والبعيدة عن مركز صنع القرار فيها والمتداخلة مع اكثر من دولة من دول الجوار الجغرافي , من ثَمَ فان استمرار ذلك الضعف أحدث فراغا سياسيا وامنيا مَثّل فرصة مؤاتية لدول الجوار ان تخترق الامن الوطني العراقي وتبعث بالألاف من المتشددين اللذين كان لزاما على العراقيين مقاتلتهم ايما قتال للظفر بالنصر وتحرير ارض الوطن من دنسهم وان كانت ارواح الأحرار اثمانا لذلك النصر .

اما البعد الثاني فيظهر في ضعف الحكومات المتعاقبة عن التخلص من القيود الخارجية المفروضة عليها طيلة الاعوام التي تلت عام 2003 وبالتالي اضعف قدرتها على تلبية مطالب الشعب العراقي وفي مقدمتها اقرار الامن, الذي تستند عليه إحداث تنمية اقتصادية ومجتمعية وخدمية طالما ناشدها العراقيين .

د – التوزيع : – تقدم في آخر مرحلة من مراحل التنظير للتنمية السياسية انها تبلورت عن ما عُرف بـ(الاقتصاد السياسي) وانه أي الاقتصاد السياسي قد اعاد التركيز على قضية الاختيار وعلاقتها بالموارد الاقتصادية وكيفية تعبئتها وتوزيعها , وحاجتها الماسة الى إعادة صياغة وترتيب الاولويات وتطوير البدائل وتطبيقاتها , واعتبار ذلك اداة فاعلة في احداث التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المنشودة(42).

وازمة التوزيع في العراق تكاد تفتك بالبناء الاقتصادي والاجتماعي للدولة فمن الناحية الاقتصادية تبرز مشكلة الاقتصاد أحادي الجانب , والاعتماد شبه التام على ريع قطاع النفط بنسبة تتجاوز التسعين بالمئة أما بقية القطاعات فتكاد تكون معطلة , ما ادى الى انكشاف الاقتصاد العراقي أمام اقتصاديات دول الجوار بشكل خاص ودول العالم بشكل عام , كما خلّفَ صراعا سياسيا داخليا بين القوى السياسية ما انفكت الدولة تعانيه منذ عام 2003 .

اما من الناحية الاجتماعية فظهور رخاء مادي مفاجئ لشرائح مختلفة و تكدس رؤوس الاموال لشرئح اخرى اربك المجتمع مع تفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري الذي أخذ ينخر مفاصل الدولة ويَحّطم مقومات قيامها , وأشدُها خطرا على البنية المجتمعية واجلاها آية على التراجع والتخلف هو استمرار تفشي ظاهرة البطالة واطّراد نموها ومؤداه الى التآكل المستمر في الطبقة الوسطى في المجتمع لصالح الطبقة الفقيرة او الغنية مع ضعف المستوي الثقافي ضرب اركان المجتمع وافقدة بعض اتزانه وركائز قيمه.

الاستنتاجات

1-انفردت الديمقراطية بوصفها السبيل الاوحد الذي يفرضه العقل لأشراك الرعية في الحكم بنفسهم وهو امر متعذر إن يكن لم مستحيلا أو باختيارهم لمَن ينوب عنهم وهو الاقرب للواقع , إلا ان الاخذ برئي العموم يلازمه خطأ الاختيار فلا تكون والحال هذه سبيلاً لوصول الأصلح وتولي الأكفاء للحكم فتبقى الإدارة الحسنة التي تلبي مطالب الناس غير مختصة بنوع معين لنظم الحكم .

2-تختص التنمية السياسية بكونها وليدة الانثروبولوجيا الغربية الحديثة والمعاصرة , كما تختص بماينتها للديمقراطية من جهة ارتباطها اولاً وبالذات بمدى كفاءة النظام السياسي وقدرته وثانيا وبالعرض بالمجتمع وثقافته السياسية السائدة , أما الديمقراطية فإنها ترتبط اولاً وبالذات بالمجتمع واختياره , وكلاهما ليس بمنأى عن المشاريع السياسية المعاصرة للغرب .

3-الديمقراطية في العراق شكلية وغير منتجة وان نتصورها محصورة بالممارسة الانتخابية فقط غير تام , لإمكانية تأثير القوى السياسية الخارجية والداخلية على السواء في اختيار الناس.

4-نتيجة لما مَرَ في الفقرة المذكورة آنفا أتصف النظام السياسي في العراق بعدم فاعليته وعجزه عن التعامل بكفاءة مع مقتضيات المجتمع والفواعل المحلية والإقليمية والدولية المؤثرة فيه ودورها في خط ملامح بيئة الدولة الداخلية والخارجية .

5- تكاتفت دول العالم وخاصة الإقليمية لتخريب تجربة العراق في الديمقراطية خوفا من ان يكون نموذجا يهتدي فيه من شعوبها فسعت جاهدة لتدميره بحروب سحقت قدراته ومنعت التنمية.

التوصيات

1-لا بد من التحرر والاستقلال والحد من التدخلات الخارجية والتخلص من جميع اشكال التبعية للخارج ,كشرط اساسي لأي تحديث سياسي هادف وكمقدمة ضرورية للاختيار القويم وايجاد البدائل وانتخاب الآليات والوسائل الكفؤة لإحداث تنمية سياسية حقيقية فاعلة ومؤثرة .

2- لزاما الدأب على البحث وامعان النظر في المفاهيم السياسية الوافدة من ثَمَ موائمتها للجانب القيمي والمعرفي للشعب العراقي , وملائمتها لجغرافيا الدولة السياسية والابعاد الجيوبوليتكية والجيوستراتيجية المؤثرة فيها , من ثَمَ السعي حثيثا لسد الثغرة وتقليص الهوة في الفلسفة العملية بيننا وبين الغرب بجميع متغيراتها واهمها السياسية والاجتماعية .

3-لابد للأحزاب السياسية والنُخب الحاكمة في العراق من انتهاج منهجا قويما ينتهي الى بناء نظام سياسي فاعل ومؤثرا واتباع برامج تنموية تحد من وئد التجربة السياسية بكل حيثياتها كذلك لابد للعامة ان تضطلع بمهامها في اتخاذ المواقف الملائمة وتحديد خياراتها ومحاولة إيجاد مَن له القدرة والكفاءة لتولي امور الحكم والإدارة .

الهوامش

1 – جون دن , قصة الديمقراطية , ط1 , ترجمة عبد الاله الملاح , العبيكان , الرياض , 2012 , ص 29 .

2 – المصدر نفسه , ص 39 .

3 – إرنست باركر , النظرية السياسية عند اليونان , ج1 , ترجمة لويس اسكندر ومُحَمَّد سليم سالم , مطابع سجل العرب , القاهرة , 1965 , ص 164 .

4 – المصدر السابق , ص 166 .

5 – المصدر نفسه , ص 263 .

6 – أميره حلمي مطر , جمهورية افلاطون , الهيئة المصرية العامة للكتاب , القاهرة , 1994 , ص 29 .

7 – ارسطو طاليس , السياسات , المطبعة البولسيّة , نقله من الاصل اليوناني الاب اوغسيطينس برباره البولسي , بيروت , 1957 , ص 143– 144 .

[8] افلاطون –جمهورية افلاطون،ط1،ترجمة حنا خباز ،هنداوي للتعليم والثقافة ،القاهره ،2017،ص264.

[9] لويس عوض،الثورة الفرنسية،ط1،الهيئة المصرية ،القاهرة،ص93.

[10] المصدر نفسة.

[11] غوستاف لوبون،روح الثورة الفرنسية ،ترجمة عادل زعيتر ،هنداوي للتعليم والثقافة،القاهرة،2013،ص10

8 – جون دن , قصة الديمقراطية , مصدر سابق , ص96 .

9– ألكسس دي توكفيل , الديمقراطية في أمريكا , ج1 وج2 , ترجمة أمين مرسي قنديل , عالم الكتب , القاهرة , 1997 , ص 8 .

10 – فِردرك انجلز , أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة , ترجمة احمد عز العرب , دار الطباعة الحديثة , القاهرة , 1957 , ص 124 .

11 – بابلو سيمون , الديمقراطية عند كارل ماركس , الجمهورية الإلكترونية , 2015 , متاح على https://www.aljumhuriya.net.

12 – بليخانوف , فلسفه التاريخ – المفهوم المادي للتاريخ , نسخه الكترونيه , ص 46 . متاح على http://otornews.blogspot.com.

13 – فلاديمير أ.لينين , الدولة والثورة تعاليم الماركسية حول الدولة ومهمات البروليتاريا في الثورة , ط1 , ترجمة دار التقدم موسكو الحياة والمعرفة , موسكو , 1918 , ص 42 .

14 – ثامر كامل الخزرجي , النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة – دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة الدولة , ط1 , دار مجد لاوي للطباعة والنشر والتوزيع , عمان , الاردن , 2004 , ص 138 .

15 – نصر مُحَمَّد عارف , نظريات التنمية السياسية المعاصرة – دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الاسلامي , دار القارئ العربي , القاهرة , 1981 , ص 139 .

16 – ريتشارد هيجوت , نظرية التنمية السياسية , ط1 , ترجمة حمدي عبد الرحمن ومُحَمَّد عبد الحميد , مطبعة الجامعة الأردنية , عمان , 2001 , ص 7 .

17 – المصدر نفسه , الصفحة نفسها .

18 – المصدر نفسه , ص 9 .

19– نصر مُحَمَّد عارف , نظريات التنمية السياسية المعاصرة – دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الاسلامي , مصدر سابق , ص 141 .

20 – ريتشارد هيجوت , نظرية التنمية السياسية , مصدر سابق , ص 44 .

21 – عادل فتحي ثابت , النظرية السياسية المعاصرة دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسية , الدار الجامعية , الإسكندرية , 2007 , ص 102 .

22 – ريتشارد هيجوت , نظرية التنمية السياسية , مصدر سابق , ص 47 .
23 – صموئيل هنتنجتون , النظام السياسي لمجتمعات متغيرة , ط1 , ترجمة سميه عبود , دار الساقي , بيروت , 1993 , ص 12 .
24 – المصدر السابق , ص 7 .
25 – المصدر السابق , ص 17 .
26 – ريتشارد هيجوت , نظرية التنمية السياسية , مصدر سابق , ص 53 .
27 – المصدر نفسه , ص 66 .
28 – عبد الوهاب حميد رشيد , التحول الديمقراطي في العراق المواريث التاريخية والاسس الثقافية والمحددات الخارجية , ط1 , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 2006 , ص 142 .
29 – صموئيل هنتنجتون , النظام السياسي لمجتمعات متغيرة , مصدر سابق , ص 114 .
30 – ثامر كامل الخزرجي , النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة – دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة الدولة , مصدر سابق , ص101 .
31 – أفلاطون , جمهورية افلاطون , ترجمة حنا خباز , مصدر سابق , ص266.
32 –نقلا عن احمد المنياوي , جمهورية افلاطون , ط1 , دار الكتاب العربي , دمشق – القاهرة , 2010 , ص 161 .
33 – ثامر كامل الخزرجي , النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة – دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة الدولة , مصدر سابق , ص 130 .
34 – اندرو هيوود , النظرية السياسية مقدمة , ط1 , ترجمه لبنى الريدي , الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية , نشر المركز القومي للترجمة والنشر , القاهرة , 2016 , ص88.
35 – جون ديوي , الحرية والثقافة , ترجمة امين مرسي قنديل , مطبعة التحرير , القاهرة , 2003 , ص126 – 127 .
36 – اندرو هيوود , النظرية السياسية مقدمة , مصدر سابق , ص 244 .
37 – المصدر نفسه , ص 246 .
38 –ريتشارد هيجوت ،نظرية التنمية السياسية ،مصدر سابق ، ص 53.